تتمات

انتخابات المجالس

الاستمرار في التعيين، مؤكدا انه لا وجود للنظام الديمقراطي بدون إجراء الانتخابات، ويتفق مع عريقات بان الإصلاح والمساءلة والمشاركة في صنع القرار ورسم لسياسات تبنى جميعها على فكرة الانتخابات، وطالما لدينا سلطة ضعيفة الإمكانيات لا تستطيع تحمل أعباء الجزء الأكبر من صلاحيات الهيئات المحلية يوجب عليها

إعطاء ليس فقط المجالس البلدية والمحلية وإنما كل الهيئات والمنظمات الجماهيرية والقطاعية حقها في انتخاب ممثليها خاصة وانه بات لدينا نظام اللامركزية يعطي الهيئات المحلية صلاحيات أوسع وقانونا للانتخابات.

والمبرر الرئيسي الآخر لضرورة الانتخابات البلدية هو حالة الانقسام التي شهدتها الساحة الفلسطينية وفي انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ التي بنيت على أوسلو ، حيث كان من الممكن للانتخابات البلدية التي تلتف وتتفق عليها كافة الأحزاب السياسية والفصائل الوطنية أن تعيد اللحمة والوحدة الوطنية للساحة الفلسطينية فيما لو أجريت هذه الانتخابات قبل انتخابات التشريعي وبالتالي فان إجراء الانتخابات المحلية أولا يشكل أداة مهمة لوحدة المجتمع الفلسطيني.

نمطية العقلية الفلسطينية ترفض المشاركة في المهام والصلاحيات

وحمل الشعيبي العقلية الفلسطينية بنمطية تفكيرها القائمة على التفرد والانفراد في القرارات مسؤولية عدم أجراء الانتخابات، وقال إن النمط الذي يحكم السياسة الفلسطينية الذي يقوده الرئيس عرفات، فهو الذي ينوب عن مجلس الوزراء وينوب عن رئيس قسم في دائرة ما، هذه العقلية لا تؤمن بفكرة توزيع الصلاحيات والمهام ومشاركة الآخرين في اتخاذ القرارات.

نمطية هذه العقلية تجري الأمور داخل الحركة السياسية الفلسطينية والأحزاب والهيئات، حيث لا يوجد رغبة لديها في إجراء انتخاباتها الداخلية ولا في انتخابات المنظمات الجماهيرية والقطاعية ، إذ أنني لا أرى تعطيل الانتخابات في الهيئات المحلية منعزلا عن هذه العقلية العامة التي تقود المجتمع الفلسطيني وتتحكم فيه اليوم، وهذا ليس مبررا لوجود اتجاه عام لدى القوى والأحزاب بأنها لا تريد أن تجري انتخابات وعليه دعا الشعيبي المجتمع الفلسطيني ككل لممارسة كل الضغوط لتغيير هذه العقلية لما فيه مصلحة العمل الوطني الجماعي.

واليوم قدمت الحكومة ولأول مرة استعدادها لإجراء الانتخابات ضمن وثيقة مشروع خطة الـ ١٠٠ يوم التي قدمتها الحكومة للدول المانحة والتزمت فيها بإجراء الانتخابات وفقا لوثيقة التشريعي والتي دعت إلى إجراء الانتخابات البلدية أولا قبل نهاية العام الحالي ، بينما حددت الحكومة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية أولا في ٢٠ / كانون ثاني / ٢٠٠٣ في الوقت نفسه لم تحدد موعدا لإجراء انتخابات الهيئات المحلية كذلك لم يصدر الرئيس مرسوما خاصا بإجراء انتخابات الهيئات المحلية في آذار فيما انه اصدر مثل هذا المرسوم للانتخابات الرئاسية والبرلمانية مما يدل ويؤكد آن انتخابات الهيئات المحلية ليست على أجندة القيادة الفلسطينية على الرغم من أنها الأهم والأساس وهي التي تفتح المجال لمعركة واسعة في كل المواقع الفلسطينية في مواجهة الاحتلال .

٨٢٪ من المجالس المحلية مع انتخاب الرئيس من الشعب

وعلى عكس ما حاول أن يؤكده الوزير عريقات ، أظهرت نتائج استطلاع رأي المجالس البلدية الذي نفذه الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية بأن ٨٢٪ من البلديات المستطلعة آراؤها صوتت لصالح انتخاب رئيس البلدية مباشرة من الشعب بورقة اقتراع منفصلة، وفند المدير التنفيذي للاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية عصام عقل المبررات التي طرحها عريقات لإجراء التعديل على قانون الانتخابات والمتعلقة بانتخاب الرئيس من بين أعضاء المجلس المنتخب وقال ليس صحيحا أن انتخاب الرئيس المباشر من الشعب سيحرم الكفاءات من المنافسة بل أن انتخاب الرئيس من بين أعضاء المجلس من شأنه أن يقلص فرص المنافسة، كما أن من يريد أن يخدم المجتمع يمكنه ذلك وفي أي موقع يكون فيه، والخدمة ليست منوطة أو مشروطة باعتلاء هذا المنصب أو ذاك.

وأكد عقل أن المبرر الحقيقي للانتخابات يتبدى في أنها تعطي الشعب حقه في اختيار ممثليه، ولا يحق لأحد سحب هذا الحق تحت أي ظرف، وتساءل ألا يكفي أن شعبنا محروم من هذا الحق منذ عام ٧٦ (المرة الوحيدة التي جرت بها الانتخابات البلدية) لنأتي ونحرمه من هذا الحق؟ واصفا ذلك بالمأساة الحقيقية لشعب يحرم من حقه الديمقراطي.

ودعا عقل المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية إلى عدم تعديل القانون فيما يتصل بانتخابات الرئيس سيما وأننا نضمن من خلال الانتخاب المباشر التفاف المواطنين حول المجلس ورئيسه المنتخبين كما نضمن تعاون اكبر من قبلهم لتنفيذ الخطط والبرامج ويمنح المجلس حق اكبر في العمل والتصرف والحركة لحيازته على ثقة الناس.

تجاهل اتحاد السلطات المحلية

وانتقد عقل بشدة تجاهل واستغفال الاتحاد الفلسطيني للسلطات المحلية من قبل السلطة التنفيذية ووزارة الحكم المحلي بسبب تجاهلهم للاتحاد عندما شكلت لجنة الانتخابات المركزية الوطنية ، وأعرب عن مفاجأة الاتحاد واستغرابه من تشكيلها دون استشارته أو إدراجه في عضويتها.

وطالب بضرورة انضمام الاتحاد لعضوية اللجنة المركزية حتى يتسنى له المساهمة في إنجاح الانتخابات وضمان نزاهتها والمحافظة على معاييرها، لكنه رحب وثمن خطوة السلطة التنفيذية الداعية إلى إجراء الانتخابات في ظل الظروف الصعبة الراهنة وقال يجب أن نعلن عن تحدينا للاحتلال بالإعلان الرسمي عن موعد وتاريخ الانتخابات المحلية.

وحذر عقل من الأسباب الخفية من وراء اهتمام الاتحاد الأوروبي والدول المانحة والإدارة الأمريكية بالانتخابات المحلية الفلسطينية، والتي تسعى جميعها كما قال إلى إيجاد قيادة بديلة لقيادة المجتمع المدني والخدماتي بالتعاون مع الإدارة المدنية.

سر الاهتمام الدولي في الانتخابات المحلية

وكشف عضو اللجنة الحركية العليا لحركة فتح بالضفة أحمد غنيم عن سعي دول العالم الحثيث لإحداث تغيرات في البني السياسية والاجتماعية في النظام الفلسطيني سواء في النظام السياسي المركزي أو في النظام السياسي المتعلق بالهيئات المحلية، وعبرت عن ذلك (خطة الطريق الأمريكية) التي وضعت المتطلبات المطلوب تنفيذها فلسطينيا.

لكنه أكد بان الانتخابات تستند إلى الاحتياج الفلسطيني المحض وليس للتدخلات الخارجية، حيث نتطلع من خلالها إلى إجراء إصلاحات داخلية في الواقع الفلسطيني وفي النظم السياسية والمحلية، منوها إلى أن الانتخابات ستجري وفقا للمرسوم الرئاسي المتعلق بالانتخابات العامة ولقرار وزير الحكم المحلي فيما يتعلق بالانتخابات المحلية مؤكدا على انه تم تحديد التواريخ لإجرائها.

السلطة تتحمل مسؤولية عدم إجراء الانتخابات في السنوات الماضية

من جهته حمل أمين عام حزب » فدا « صالح رأفت السلطة الفلسطينية مسؤولية عدم إجراء، الانتخابات البلدية في السنوات الماضية حيث كان بالإمكان إجراؤها دون أية تدخلات خارجية وكذلك إجراء تغيرات وإصلاحات داخلية دون إملاءات أمريكية أو أوروبية ، وقال أن مماطلة السلطة في اتخاذ مثل هذه الخطوة فتح المجال أمام الشعارات التي سبق لشعبنا وان رفعها وطالب بتحقيقها مثل التغيير، الإصلاح،الانتخابات، والديمقراطية، وتحاول الإدارة الأمريكية الآن فرضها علينا بشروطها واملاءاتها، ولكن يجب أن لا يصيبنا التقاعس عن مسألة ضرورة إجراء هذه الانتخابات .

وشكك رأفت في إمكانية إجراء الانتخابات في الظروف الحالية وفي ظل وجود دبابات الاحتلال ومواصلة العدوان وقال سيكون متعذرا إجراء الانتخابات في حال بقاء قوات الاحتلال في المدن والقرى والمخيمات ما يستدعي تدخلا دوليا للضغط الفعلي على حكومة الاحتلال لوقف عدوانها وضمان الانسحاب بما يمكن شعبنا وسلطته الوطنية من التحضيرات الجدية للانتخابات.

ودعا رأفت إلى اعتماد النظام المختلط في الانتخابات التشريعية والبلدية، ضرورة إجراء مثل هذا التعديل على قانون الانتخابات بحيث يقضي القانون باختيار نصف أعضاء المجلس البلدي على أساس فردي، والنصف الآخر للقائمة النسبية. أما بشأن رئيس المجلس فقد أعلن تأييده للاقتراح الداعي إلى انتخابه من قبل المجلس البلدي وليس مباشرة.

الاصلاح الفلسطيني

هي التي ستخرج بنا من دائرة التشخيص لما هو معروف وملموس إلى دائرة العمل والتغيير، ومن النقد والتحليل النظري إلى العمل والعمل يحتاج إلى مجموعات من الناس، تدافع عن مصالحها وتفهم جيدا الربط بين السياسي والتنموي وإن لم يكن بالضرورة أن تستخدم نفس أدوات التحليل ونفس درجة الوعي.

في هذا المجال هناك عاملان أساسيان أولهما الاجابة على سؤال من يعلق الجرس؟ من يبدأ بنفسه ومن يساعد الآخرين على الخروج من حالة التشخيص إلى حالة الفعل والبناء المقاوم للاحتلال ولجميع أشكال الفساد وسوء الادارة، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما الذي يمنع الأحزاب السياسية من تعديل برامجها وطرحها على الجمهور واجراء انتخابات داخلية وتأطير مجموعات جديدة من الشباب وطرح رؤية واضحة لاي مجتمع تريد، وما الذي يمنع الأطر الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية من اجراء انتخابات وتجديد قياداتها والاقتراب من هموم الناس ومعاناتهم.

أما العامل الثاني والذي لا يقل أهمية فهو المشاركة المجتمعية في عملية الاصلاح. حتى وقت قريب ساد الاعتقاد بان الحديث عن الاصلاح هو حديث النخب المثقفة فقط بل ولم تخل الكثير من النقاشات الجادة إلى التلميح أو التصريح باسباب المطالبة بالاصلاح والجهات التي تقف وراءها ولكن من يقترب من نبض الشارع الفلسطيني ومن يسمع لهموم الناس يعرف أن هذه الدعوات تمتد عميقا بين جميع فئات المجتمع الفلسطيني وتضرب جذورها بين أكثر الفئات فقرا وتهميشا. ففي استطلاع الرأي الذي أجراه برنامج دراسات التنمية يعتقد ٨١٪ من المجتمع الفلسطيني أن الاصلاح ضرورة ملحة، ويعتقد ٧٤٪ منهم أن الاصلاح سيخدم القضية الوطنية الفلسطينية أي أنه لا داعي للتأجيل بحجة الوضع السياسي الراهن. أما عند سؤال الفقراء عن آرائهم فقد أشاروا في عدة أماكن ومواقع إلى أن «الواسطة» وسوء الادارة وسوء التوزيع من أهم أسباب فقرهم. اذا كانت الغالبية العظمى من المواطنين تملك تشخيصا معينا ورؤية للاصلاح الذي تريده فأين المشاركة الشعبية الواسعة التي تمتلك القدرة على التأثير، المشاركة الشعبية الحقيقية والبعيدة عن الشعارات التي تساهم في الانتقال إلى حالة الفعل.

في كثير من اللقاءات العامة والنقاشات سمعنا أن للاصلاح ثمنا باهظا وأن له معارضين كما له مؤيدين وأننا لا يجب أن نستهين بالثمن الذي يجب تحمله من أجل اصلاح حقيقي يضعنا على بداية طريق التنمية الناجحة وربما لحل أكثر قضايانا السياسية والاجتماعية تعقيدا ولهذا نعود مرة أخرى لطرح السؤال الملح «ومن يقرع الجرس» من يبدأ بنفسه اولا ويشكل النموذج والقدوة للمجتمع الذي نريد، ومتى يشعر الناس بضرورة المشاركة لا الانسحاب مما يشكل مستقبل حياتهم وحياة أبناءهم. ومتى يدرك الجميع ان ثمن «عدم الاصلاح» أعلى بكثير من ثمن الاصلاح. وأخيرا يجب أن ننسى احدى الرسائل الهامة التي حملها تقرير التنمية الانسانية العربية من أن «تمكين الفقراء يتطلب من الدولة، الأمينة على مصالح جميع المواطنين اعتماد سياسات وبرامج توفر للفقراء القدرات التي تعطيهم صوتا في جميع القرارات التي تمس حياتهم».

المساعدات الخارجية

وعلى صعيد متصل، أوضح الشيخ عمر حمدان، مدير جمعية الاصلاح الخيرية في رام الله، والتي تقدم هي الأخرى دعما ماليا للطلاب، أن الجمعية هي عضو في ائتلاف الخير (منظومة من الجمعيات الخيرية الاسلامية الموجودة في الخارج) وتشكل حلقة وصل بين منطقة وسط الضفة الغربية (رام الله، القدس، أريحا) والأمانة العامة للائتلاف.

وبين أن آلية المساعدات تقوم وفق أساس دراسة الأوضاع الاجتماعية للطلبة الذين سجلوا في استمارات خاصة وضعتها الجمعية، مستبعداً أن يكون هناك نسبة خطأ كبيرة لاعتماد الجمعية على برامج محوسبة التي تقلل من نسبة الخطأ.

وتشمل هذه المساعدات طلاب منطقة الوسط الذين يدرسون في الجامعات الفلسطينية أو الخارج، ولطلبة فلسطين الذين يدرسون في جامعة الوسط، بصرف النظر عن الدين أو الفكر السياسي.وتلبي هذه المساعدات حاجة الطلاب للفصل الدراسي الحالي فقط، مؤكداً أن الجمعية والائتلاف يوليان قضية التعليم أولوية عن أية قضية أخرى.

وبين أن هذه المساعدات هي عبارة عن صدقات جمعتها الجمعية من مؤسسات وشركات فلسطينية، علاوة على صدقات من دول عربية وإسلامية.

ونوه إلى عدم وجود تنسيق بين الجمعية ووزارة التربية والتعليم العالي في هذه المساعدات، مبرراً ذلك باختلاف البرنامج، لافتاً الانتباه إلى لجوء الجمعية للوزارة للاستشارة.

وقال أن التوزيع يمر بعدة آليات يبدأ باحضار الطالب وصل دفع الرسوم، ثم يعبئ استمارة اجتماعية، ويتم تحديد حاجة الطالب المادية.

وبين أن المساعدات لهذا العام تفاوتت بين ٣٠–١٣٠ دينارا أردنيا للطالب، مشيراً إلى اعتمادها على الوضع الاقتصادي للطالب، مؤكداً أن من يحصل على ١٣٠ ديناراً ليسوا كثرا، ومن ينال ٣٠ ديناراً قلة أيضاً، مشيراً إلى أن غالب الطلاب سينالون بين ٥٠–١٠٠ دينار.

وقال إن عملية الصرف تبدأ مطلع تشرين الثاني لغاية الأول من كانون الثاني، مبيناً أن الجمعية ستستغل حلول شهر رمضان لجمع المزيد من الصدقات.

الغرف التجارية

عدم استفادته من الغرف، فهناك قانون يضبط دورها، وما عليه إلا أن يحتكم إليه، أو يتصرف بما يراه مناسبا.

اثر انتهاء العملية العسكرية في مدينة نابلس في نيسان، استقبلت غرفة تجارتها وفدا من الجهات المانحة، التي كانت أقرت خلال اجتماع لها في العاصمة النرويجية (أوسلو)، مبلغ ٣,٥ مليون دولار، لدعم القطاع الاقتصادي الفلسطيني.

وقامت الغرفة بإطلاع الوفد، عبر جولات ميدانية، على كم الدمار الهائل، والخسائر الاقتصادية الفادحة التي تكبدتها نابلس، وقدرت بنحو ٣٠ مليون دولار حينذاك، غير أن الجهات المانحة لم توف بتعهداتها إلى الآن.

واقترنت النقطة السابقة، بمسألة أخرى مشابهة، ترتبط بتعهد البنك الدولي، والهيئة الأميركية للتنمية الدولية بإنشاء صندوق لتقديم قروض ميسرة للمشاريع الاقتصادية على اختلاف أنواعها، وأحجامها في المدن الفلسطينية ومنها نابلس، على أن كلا الطرفين، لم ينفذا ما التزما به.

كما نوه إلى أنه توجه إلى الرئيس ياسر عرفات، منذ أشهر، طالبا مساعدة بقيمة ٣مليون دولار، لتنشيط الحركة التجارية، ومساعدة قسم من التجار، إضافة إلى إعفاء العاملين في الشأن الاقتصادي من الضرائب، موضحا أن طلبه لم يحز التجاوب المطلوب، بفعل معارضة بعض الأوساط في السلطة، نظرا لصعوبة الأوضاع التي ترزح تحتها.

ويذكر أن شتى الغرف، وبالاستناد إلى الاتحاد الذي يجمعها، تسعى من خلال عدة برامج تعزيز النشاط الاقتصادي من خلال إعداد دراسات لصالح صندوق التشغيل والرفاه الاجتماعي، الذي تشرف عليه منظمة العمل الدولية، وعقدت لقاءات من أجله في عمان، وجنيف مؤخرا.

اهمية اجراء الانتخابات لدعم دور الغرف التجارية

من جهته، يرى إياد جودة، المدير التنفيذي لمركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)، رغم تأكيده على أهمية الغرف التجارية، باعتبارها أكبر جسم تمثيلي لمؤسسات القطاع الخاص، يؤكد عليأهمية اتخاذ إجراءات لتدعيم دورها.

وفي هذا السياق، يشير جودة إلى أهمية إجراء انتخابات للغرف التجارية، إضافة إلى استحداث قانون عصري يحكم عملها.

ويضيف قائلا: لم تجر انتخابات للغرف منذ مدة، وهذا يتناقض مع روح العمل المؤسسي، وضرورة قيامها على أسس ديمقراطية، ومن هنا فإنه آن الأوان للتحضير لانتخابات شاملة للغرف التجارية، ولكن قبل ذلك لا بد من تنظيم عملها، بقانون جديد، لأن القانون الحالي قديم، وبالتالي فإن هناك حاجة لطرح قانون عصري.

وكانت آخر انتخابات للغرف التجارية، أجريت في العام ١٩٩٢، وكان يفترض ان تعقد دورتين لها في عامي ١٩٩٦, و٢٠٠٠، أما القانون الذي تحدث عنه جودة فيعود إلى الستينيات، ووضع إبان الحكم الأردني للضفة الغربية.

ويبين أن طبيعة مكانة الغرف التجارية في واقع القطاع الخاص، يوجب أن يقترن بالمسارعة إلى وضع القانون، وعقد الانتخابات، لتأكيد موقعها كجهاز يمثل القطاع الخاص، يرتكز إلى أساس قانوني محدد، ومواكب للتطورات في العالم.

وترتبط مؤسسات القطاع الخاص، بالغرف التجارية بالعديد من البرامج المشتركة، غير أن جودة يؤكد أهمية تعزيز هذا التعاون، سيما في إطار ما يعرف بالجسم التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، والمشكل بهدف بلورة سياسات هذا القطاع حيال شتى القضايا التي تعنيه، وتنظيم الحوار والمشاركة مع القطاع العام في رسم السياسات الاقتصادية، وغيرها.

ويعتقد أن على الغرف الحفاظ على موقعها التمثيلي، على أن تتولى مؤسسات القطاع الخاص المهام الأخرى.

ويقول عن ذلك: الغرف التجارية، ليست مركزا لتدريب قوى القطاع الخاص البشرية، أو تأهيل الصناعات، بل هيئة جامعة لكافة مؤسسات القطاع الخاص، ومن الضروري الحفاظ على هذا الدور الهام، أما سائر القضايا ذات الصلة بالتعامل مع شرائح محددة بالقطاع الخاص، فلا بد أن تمثله جهات متخصصة منه، فمثلا تأهيل الصناعة ينبغي أن يكون له جسم محدد، وكذا الصادرات، إلى آخره.

ويقر جودة بحدوث تعارض بين عمل الغرف وبعض مؤسسات القطاع الخاص، أرجعه إلى عدم تحديد صلاحيات الغرف، وافتقارها إلى برامج متخصصة.

ويستدرك قائلا: من هنا نشأت الحاجة لوجود مؤسسات لديها برامج متخصصة، تمثل القطاع الخاص، ولديها رؤى تنموية.

وفي المقابل، يصف عبد الحفيظ نوفل، مدير عام التجارة في وزارة الاقتصاد والتجارة، الغرف التجارية، بـ«الوعاء الأساسي للقطاع الخاص»، لأن كافة المؤسسات التجارية والصناعية بغض النظر عن حجمها، جزء منها.

ويردف قائلا: قامت الغرف التجارية بدور بارز في الماضي، سيما إبان انتفاضة العام ١٩٨٧.

وتعقيبا على موضوع انتخابات الغرف، يقول نوفل: منذ فترة ونحن نفكر بإجراء الانتخابات لعدة اعتبارات، منها إسهامها في زيادة حيوية ونشاط الغرف التجارية، لكن ظروف قاهرة حالت دون ذلك.

ويربط بين الانتخابات، والحاجة لقانون يضبط عمل الغرف التجارية، فيقول: يصعب الحديث عن الانتخابات، في غياب قانون متقدم، يراعي متطلبات العصر، ويتماشى مع المتطلبات الفلسطينية.

وحسب نوفل، شرعت وزارة الاقتصاد والتجارة منذ أربع سنوات في العمل من أجل إعداد مشروع قانون للغرف التجارية، وقطعت شوطا طويلا في هذا المجال، مبينا أنه من المتوقع أن ينجز في غضون شهر، ليصار إلى تقديمه لديوان الفتوى والتشريع، ومن ثم المجلس التشريعي لإقراره.

وينوه إلى أن إعداد مشروع القانون تم بعد إجراء مشاورات ولقاءات مع شتى الغرف التجارية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمعنيين بالموضوع.

وحول عدم مبادرة السلطة إلى إجراء الانتخابات في وقت سابق، يشير إلى أن تجهيز قوانين أخرى، كان ذا أولوية أكبر، مثل قانون الخدمة المدنية، وهيئة الاستثمار، وسواهما من القوانين التي تنتظر الإنجاز.

ويضيف قائلا: التأخير في ذلك لم يكن سلبيا، باعتباره أتاح المجال للتعاطي مع كافة وجهات النظر حيال مشروع القانون، وأخذها بالاعتبار.

ويخلص نوفل إلى تأكيد «أن الخطوة التالية عقب اعتماد قانون الغرف التجارية، سيكون الدعوة إلى عقد انتخابات لها، باشتراط أن تسمح الظروف بذلك»، وهو ما أوضحه بعدم وجود عراقيل إسرائيلية، من قبيل الحصار وغيره من ممارسات قوات الاحتلال، التي تحول دون تنظيم انتخابات.